

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد الرئيس،،،

بداية اسمحو لي أن أضم صوتي للذين سبقوني في تهنئتكم على انتخابكم لرئاسة هذه اللجنة، ونحن على ثقة بأن ما تتمتعون به من كفاءة وحنكة ستقودان أعمال اللجنة إلى أفضل النتائج. كما لا يفوتني أن أهنئ أعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. كما أودّ أن أعبر عن تأييد وفد بلادي لبيان مجموعة حركة عدم الإنحياز وبيان المجموعة العربية، وبيان المجموعة الأفريقية.

السيد الرئيس،،،

تؤكد ليبيا من جديد احترامها لجميع تعهداتها بمقتضى الصكوك الدولية التي صادقت عليها والخاصة بنزع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، وهي تعمل مع المجتمع الدولي لدعم الجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والدولي لتنفيذ نصوص وأحكام الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية، وخلق مناخ ملائم لإحراز التقدم المطلوب للتخلص من جميع أسلحة الدمار الشامل في كل مكان. كما أن ليبيا عاقدة العزم على إعادة النظر في بعض الصكوك الدولية الخاصة بنزع السلاح التي لم تتضمن إليها في إطار مقتضيات أمنها الوطني، واتخاذ الموقف المناسب بشأنها بعد اعتماد الدستور وتشكيل حكومة منتخبة، تتمتع بالشرعية الكاملة.

السيد الرئيس،،،

لا يمكن ضمان عدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية إلا من خلال التخلص الكامل من هذه الأسلحة، غير أن ذلك لا يبدو قريب المنال، ومع ذلك يبقى يراودنا الأمل بسبب بعض المبادرات التي تخلت من خلالها بعض الدول عن أسلحتها وبرامجها النووية. وفي هذا الصدد، نذكر بتخلي ليبيا عن برنامج سلاحها النووي وجميع أسلحة الدمار الشامل في عام 2003، ونأمل أن تقتدي جميع الدول بما قامت به ليبيا ودول أخرى.

إن وفد بلادي يطالب جميع الدول المالكة لأسلحة نووية بضرورة وضع برنامج للتخلص من ترسانتها النووية ووقف جميع أنواع التطوير لتلك الأسلحة، حتى نضمن إلتزام جميع الدول بمعاهدة عدم الإنتشار النووي.

وتدعو ليبيا أيضا من هذا المنبر إلى العمل بشكل عاجل لإبرام صك دولي غير مشروط، وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية من استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضدها، إعمالاً لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وانسجاماً مع نص الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 1996.

كما تذكر ليبيا بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (58/69) والمعنون "متابعة الاجتماع الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي لعام 2013"، وتعرب عن أملها في أن يتحول هذا القرار لخطوة ملموسة نحو تحقيق هدف التخلص من الأسلحة النووية. وتدعو ليبيا إلى تنفيذ جميع بنود هذا القرار الذي ينص على التذكير ببدء مفاوضات حول معاهدة شاملة وغير تمييزية لحظر استخدام وحيازة وإنتاج وتخزين الأسلحة النووية، وتخليد يوم 26 سبتمبر يوماً دولياً للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، وعقد مؤتمر دولي رفيع المستوى معني بنزع السلاح النووي في موعد أقصاه عام 2018 لإستعراض التقدم.

كما تعبر ليبيا عن القلق العميق إزاء الآثار الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، وعواقبها التدميرية الهائلة ذات الطابع العشوائي، وعدم وجود دولة أو هيئة دولية قادرة على مواجهة حالة الطوارئ الإنسانية الفورية الناجمة عن تفجير سلاح نووي، أو تقديم المساعدة الكافية للضحايا. وتؤكد ليبيا دعمها لتعهد فيينا المسمى "التعهد الإنساني" والذي انضمت إليه حتى الآن (113) دولة من بينها ليبيا، وتدعو كل الدول الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية الى الإنضمام إليه لتجديد إلتزامها بالتنفيذ الكامل لحظر وإزالة الأسلحة النووية.

**السيد الرئيس،،،**

تُعَدُّ معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية لنظام منع الإنتشار النووي العالمي، ومن هذا المنطلق تجدد ليبيا الإلتزام الكامل بتنفيذ المعاهدة بدعاماتها المترابطة الثلاث، وهي: منع الإنتشار، ونزع السلاح، وإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد ليبيا في ذات الوقت على الحق غير القابل للتصرف لأطراف معاهدة عدم الإنتشار في تطوير البحث والإنتاج

وإستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز، وفقاً للمادتين الأولى والثانية من المعاهدة. ومع هذا، فإن الحفاظ على التوازن بين الحقوق والواجبات المبين في المعاهدة يُعدُّ أمراً أساسياً. وتؤكد ليبيا أهمية الدور الخاص الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونظام ضماناتها، وتؤيد تعزيز فعاليته.

ومن المؤسف أنه رغم السعي الحثيث لتحقيق عالمية معاهدة عدم الإنتشار، فإن خيبة أمل كبيرة قد أعقبت مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية لإستعراض المعاهدة في عام 2015، بسبب عدم توصل المؤتمر الى توافق في الآراء، ولم تصدر عنه وثيقة ختامية بسبب الخلاف حول منطقة الشرق الأوسط الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وهو ما يدعو الى الشك في جدية بعض الدول إزاء إنشاء المنطقة، رغم أن القرار الصادر عن مؤتمر مراجعة عام 1995 الخاص بإنشاء منطقة شرق أوسط خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط يُعدُّ أساساً للتمديد اللانهائي للمعاهدة.

إن إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية شرط لا غنى عنه من شروط الإستقرار بالمنطقة. كما أنه يعتبر أساساً لبناء الثقة. عليه فإن ليبيا تطالب بضرورة التخلص من كافة أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وإخضاع جميع المنشآت النووية للرقابة والتفتيش الدوليين وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1974، وقرار مجلس الأمن رقم (487) لعام 1981، وفتوى محكمة العدل الدولية عام 1996 والتي حثت من خلالها جميع الأطراف على النظر في اتخاذ خطوات عملية لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، ودَعَتْها إلى الالتزام بمعاهدة عدم الإنتشار النووي وإخضاع جميع الأنشطة النووية لإتفاق ضمانات الوكالة. كما طالبت دول المنطقة بالالتزام بمتابعة إجراء مفاوضات بحسن نية واختتامها على نحو يُفضي إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة.

**إننا** مطالبون الآن أكثر من أي وقت مضى، وبشكل لا أُبس فيه بضرورة الإلتزام بما جاء في معاهدة عدم الانتشار النووي، والتأكيد على تعزيز وتحسين فعالية وكفاءة نظام الضمانات من خلال عالمية الإنضمام لمعاهدة عدم الإنتشار، وعالمية نظام الضمانات، وتطبيقه على الجميع بدون تمييز.

السيد الرئيس،،،

إن العمل على تخليص البشرية من أسلحة الدمار الشامل هو السبيل الوحيد لإقامة نظام عالمي خال من الأسلحة الفتاكة وعلى رأسها الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وفي إطار العمل لتخليص البشرية من هذه المخاطر فقد نفذت بلادي التزاماتها بمقتضى إتفاقية الأسلحة الكيميائية حسب الخطة المنبثقة عن برنامج ليبيا الخاص بتدمير جميع أسلحتها الكيميائية، وقد تمّ التحقق من ذلك من قبل مفتشي الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

السيد الرئيس،،،

قامت ليبيا بالتوقيع على معاهدة تجارة الأسلحة إنطلاقاً من موقفها الراسخ لدعم وضع معايير دولية مشتركة تضمن عدم تسرب الأسلحة التقليدية بطرق غير مشروعة إلى مناطق الصراعات في العالم، وخاصة في إفريقيا. وتشدد ليبيا على ضرورة إحترام المبادئ الراسخة في القانون الدولي كحق الدول في الدفاع عن النفس، والحفاظ على سلامة الدول ووحدة أراضيها، والحق في مقاومة الاحتلال وتقرير المصير. كما يجب الابتعاد عن المعايير المزدوجة، والاشتراطات المسبقة القابلة للتأويل وفق الأمزجة، والمواقف السياسية المتغيرة، والتي يمكن استخدامها كوسائل للضغط والابتزاز السياسي.

وتود ليبيا التأكيد على أهمية الالتزام بتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وضرورة مواصلة البناء على ما تمّ تحقيقه من نتائج في سبيل تنفيذ البرنامج.

السيد الرئيس،،،

إن الإطار المتعدد الأطراف، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يوفر الأسلوب الوحيد والمستدام لمعالجة قضايا نزع السلاح والأمن الدولي، وقد باتت الحاجة ملحة لتفعيل الآليات الدولية المتعددة الأطراف الخاصة بنزع السلاح، وفي مقدمتها مؤتمر نزع السلاح الذي يشهد للأسف جموداً نتيجة غياب الإرادة السياسية لدى بعض الأطراف. وتؤكد ليبيا على الدعوة إلى إتخاذ الخطوات اللازمة لتمكين مؤتمر نزع السلاح من الإضطلاع بدوره التفاوضي المناط به في مجال نزع السلاح النووي، من خلال البت في مشروع معاهدة الأسلحة النووية،

وإستئناف التفاوض من أجل التوصل إلى معاهدة لمنع إنتاج المواد الإنشطارية، والتخلص من مخزوناتها، وإبرام صك دولي غير مشروط وملزم قانوناً لضمان أمن الدول غير النووية يمنع إستخدام أو التهديد بإستخدام الأسلحة النووية ضدها، انسجاماً مع الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية عام 1996. كما نؤكد على الدور الهام الذي تلعبه هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح، بوصفها الجهاز التداولي الوحيد المتخصص في تقديم توصيات بخصوص مواضيع نزع السلاح، ونعرب عن القلق إزاء حالة الجمود الذي تعانيه الهيئة منذ خمسة عشرة عاماً.

**السيد الرئيس ،،،**

**ختاماً** تدعو ليبيا الى تعزيز التعاون الدولي المتعدد الأطراف، وتحلي جميع الدول بالإرادة السياسية الجادة، حيث إنها عنصران أساسيان للمضي قدماً وبفعالية في تحقيق أهداف نزع السلاح المتمثلة في إرساء دعائم الأمن والإستقرار في مختلف ربوع العالم بما يفسح المجال لتحقيق التنمية والازدهار والرفاهية لجميع الشعوب.

**شكراً السيد الرئيس**